

«الإرادة والدعز: تغييرات الإنسان والدولة في الخليج...» من بين اعتراضات أخرى، دفع الربيع العربي إلى التمرد على النبية الأبوية. والجزء الرابع من العدالة الاجتماعية والانتفاضات العربية» يتناول الفساد والواسطة.

هل تضاء بيوت القاهرة وعمان بالغاز الإسرائيلي؟ القصة، وإبراز البدائل الممكنة. والسفارة في الداخل، كانت الساعي لتفكيك سلطة للعلاقات بين الأردن وإسرائيل. وفي «الزاوية الحمراء» توقعات لعام 2021.

من جديد، فتوى في موريتانيا ضد العبودية، ولكن الأسيد ما زالوا يصادرون أملاك عبيدهم... السابقيين! و«بألف كلمة» يلتقط نبضا آخر من بغداد، بهيجا رغم الجؤس.

سيناء بعد عزل غزة

اقتباس بأس لصحوات العراق

مرت ستة شهور منذ إقامة المنطقة العازلة، ولم يزيد الوضع الأمني في شمال سيناء إلا سوءاً. تم تغيير القيادة العسكرية أكثر من مرة، ولا تزال العمليات النوعية لتنظيم «ولاية سيناء» في تصاعد. يطرح التساؤل حول حقيقة علاقة قطاع غزة بالإرهاب في سيناء على ضوء نقطتين: أولاً، عدم صلاحية هذا الاحتمال لتفسير الهجوم الكبير على معسكر الجيش بالقرب من واحة الفرافرة في أقصى الصحراء الغربية في تموز/ يوليو 2014، وثانياً لأن غزة دوماً كانت وجهة تهريب السلاح وليست مصدراً له. وبغض النظر عن الجدل حول موقع غزة وتنظيماتها المختلفة مما يجري في سيناء، إلا أن المتفق عليه الآن هو تدهور الموقف الميداني لمصلحة بسط تنظيم «ولاية سيناء» سيطرته الميدانية على عدد من القرى التي لم يعد الجيش قادراً على الانتشار فيها برياً، ولا يهاجم فيها إلا بالقصف الجوي. وهو ما حدا بقرارات الجيش للشروع في تجربة مواجهة التنظيم عن طريق وكلاء محليين من أبناء القبائل الموثوق في ولائهم لأجهزة الدولة.

وبعد ستة شهور من إصدار التنظيم تسجيله المرئي «صولة الأنصار»، الذي يعرض فيه هجومه على نقطة التفطيش بمنطقة كرم القواديس شرقي العريش، عاد ليصدر الحلقة الثالثة منه مؤقفاً فيها هجومه على نقطة تفطيش أخرى في منطقة قبر عمير، حيث قتل في شهر نيسان/أبريل الماضي 16 جندياً في الاشتباكات. أظهر التسجيل جانباً من المعركة التي امتدت من الفجر حتى الضحى من دون أي دعم جوي أو بري لقوات الجيش، وصور غنيمته والأخيرة وأسر مركبتين تابعتين للجيش وخطف أحد الناجين ليذبح لاحقاً في مدينة الشيخ زويد، كما ظهر في فيديو سابق.

يربط بعض الرافقين توقفت نشر «صولة الأنصار 2» بخطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي الأخير، الذي تحدث فيه عن تقدم أممي كبير ووعود تنموية براقية. ويبدو أن «دواش سيناء» قد أرادوا نشر هذا التسجيل كنوع من الحرب النفسية بعد إصدار «تحالف القبائل» بيانه حول مواجهة تنظيم ولاية سيناء. وعلى الرغم من تحوّل المؤتمر القبلي إلى اجتماع سرّي في العاشر من أيار/ مايو الجاري، إلا أن البيان الذي صدر عنه نال حظاً من الانتشار الإعلاني بفضل مياكة السلطات الأمنية لهذا التحرك القبلي. فما هي قصة مشروع «صحوات سيناء»؟

الرهان على الحرب القبليّة

بدأت الملائنة ببيان أصدره أحد أبناء قبيلة الترابيين، ذائعة الصيت في القتال والقتض والحرز القبليّة الكالوريّة، حاملاً توقيعهم ومعهم بضغ عشرة أسماً من رؤساء القبيلة، يعلنون فيه المواجهة المسلحة لجماعة «ولاية سيناء» التابعة لتنظيم «الدولة الإسلامية» الشهير باسم «داعش». صدر البيان من القاهرة بعيداً عن حقيقة المشهد الميداني، فسارع أبناء القبيلة في المناطق القريبة من تواجد التنظيم إلى نفي مسؤوليتهم عنه وعن مضمونه، وكان من أهم دوافعهم لذلك هو السيرة الذاتية غير المشرفة اجتماعياً لمُصدر البيان وغيابهم في عدم تحمل عواقب أفعاله التي طالما كانت مثيرة للمتاعب. في هذه الأثناء،

اخترط التنظيم السلاح في الملائنة ببيان مضاد رفض أحد أبناء الترابيين، واسمه عبد الباسط الأسطل، استلهم نسخة منه أثناء توزيعه في قريته البرث. استعرض الأسطل بيسارته أمام أعضاء التنظيم مثيراً للغباب في وجوههم، فأغضبهم، فترصبوا به على مدخل سوق القرية في اليوم التالي وقتلوه، ثم هدموا بيت إبراهيم العرجاني الذي أصدر البيان الأول.

كان مثيراً للريبة أن تتلقف وسائل الإعلام الموالية للسلطة طرفاً حقيقياً من هذه الأنباء وتضفي إليه مبالغات وأساطير عن حرب الترابيين القمسة ضد الإرهاب، بدا أن السلطات الاستخباريّة والأمنية ترحب - للمرة الأولى بوجود تحرك أهلي مسلح ضد تنظيم «ولاية سيناء»، وهو أمر تكرر رفضه فيما سبق، سواء كمبرادات وأقانيّة عرّضها بعض شباب القبائل في 2012، أم حتى كرد فعل على انتهاكات التنظيم في حق السكان لاحقاً.

أعلن عن مؤتمر قبلي موسع في منطقة «السر والقراري» في وسط سيناء لإنشاء تحالف قبلي لمساعدة الجيش في محاربة الإرهاب. إلا أن الداعين إليه سرعان ما تراجعوا

عن فكرة المؤتمر العلني وحوكوه إلى اجتماع سرّي خشيّة استهداف المشاركين فيه من قبل أعضاء التنظيم. حرص البيان الصادر عن الاجتماع على تأكيد اسم المظلة الجديدة، «تحالف القبائل»، وعدم ربط هذه التحركات باسم قبيلة معينة حفاظاً على النسيج الاجتماعي والعشائري، بحسب البيان، وهي خطوة قد تبدو ذات رونق اعلامي جيد إلا أنها لا تعني شيئاً على المستوى المحلي، فالتنظيم له أعضاء وكوادر من أغلب قبائل المنطقة الشمالية الشرقية من شبه جزيرة سيناء، بمن فيها قبيلة الترابيين، ويستحبل أن تعلن قبيلة مفتردة مهاجمة أماكن تركز التنظيم في أراضي قبيلة أخرى. ربما كانت الإضافة الوحيدة في إعلان هذا التحالف الوليد هي توفير غطاء مناسب لنضم شركاء من قبيلة السواركة التي ينتمي أغلب القيادات والكوادر المحلية في التنظيم إليها، وهو أمر غير مستبعد خاصة بعد أن قام التنظيم ببيع أحد أبناء السواركة أمام أبيه وأخوته الصغار بجوار مسجد قرية الهدية بنهضة التعاون مع الجيش قبل أسبوع من الاجتماع.

لا شك أن قتل عبد الب اسط الأسطل من الترابيين، وذبح



محمد عمران - سوريا

عبد الكريم النعبي من السواركة، وغيرها العديد من أبناء قبيلتي السواركة والرميلات قد أحدث فأراً مختلفاً في النفوس ورغبةً في الانتقام يعزّزها ضجر الناس مما آلت إليه الأوضاع بسبب هذه الحرب الدائرة منذ خريف 2013. لكن أماني توكيل الشريك المحلي لإنجاز ما فشل الجيش في تحقيقه يبدو أنها عرضة للتطمع العنيف على صخور الواقع الركب.

هل يتقلب السحر على الساحر؟

ربما كانت تجربة إستراتيجية جديدة في مواجهة التنظيم المستعصي على الاستئصال فكرة جيدة نظرياً، لكن التحالف القبلي الجديد لا يصلح لهذه المهمة لعدة أسباب: فالو، ليس هو الإطار الأول الذي يحاول بسط مظلة عبارة للقبائل لتحقيق أهداف مشتركة. فبعد ثورة يناير، حدثت طفرة من الائتلافات والتنسيقيات في عموم مصر ومنها سيناء، لم يحدث أن ضمت مظلة ائتلافية واحدة جميع قبائل سيناء البدوية أو عائلاتها الحضريّة في العريش أو رفح، ولم يعد في وسع أية مظلة جديدة أن

تحدث شيئاً من التوافق العام بين القبائل أو أغلب أبنائها. فثانياً، لأن القبيلة في سيناء لم تعد ذلك الكيان الاجتماعي التقليدي المؤتمر بأمر الشيخ الذي يحرك أتباعه بإصبعه أو بكلمة منه، فالدولة المصرية نفسها، ممثلة في جهازي الخدمة السرية بالخبايا الحربية ومباحث أمن الدولة في وزارة الداخلية، كانت الساعي لتفكيك سلطة الشيوخ وتفتيت القبائل للسيطرة عليها وإخضاعها. فبعد تاريخ ممتد من تهميش القيادات الطبيعية وتعزيز سلطة الوكلاء المحليين بمنحهم الاعتراف الرسمي كشيوخ حكوميين، وحصر تسيير الخدمات الأساسية في الموالين للسلطة، وغيرها من آليات استبدادية استعمارية موروثية من عهود الاحتلال، لم تعد القبيلة جسماً واحداً، ولا العشيرة من القبيلة كياناً متماسكاً. في القبيلة الواحدة قادة للتنظيم المسلح ومتعاونون مع الجيش، كوادر خطيرة وناقبين على الجماعات الإرهابية ومعادون للإسلاميين بأسانفهم، فضلاً عن أغلبية مغلوبة على أمرها تعاني بين مطرقة هؤلاء وسندان أولئك.

ثالثاً، يوجب عن هذا المشروع الصحوي المصادقية، فلا المتصدرون لتمثيل القبائل في التحالف يحوزون شرعية حقيقية أو اعترافاً أهلياً بتمثيل قبائلهم الممتدة كبيرة العدد، ولا الشراكة المولومة مع الجيش تحظى بالحد الأدنى من الجدية. الجيش قد أفرج عن بعض المعتقلين عشوائياً ممن قدم المشاركون في اجتماع التحالف قائمة بأسمائهم، وبرغم ذلك لم يخرج البيان سوى بالتزامات على القبائل، وكأنه إعلان إذعان ولاء، من دون مطالبة الجيش بوقف انتهاكاته المنهجية ومحاسبة المتورطين في جرائم ضد السكان. في التحالف الوليد رموز قبليّة، بعضهم هاربون كونهم مطلوبين للمسلحين وبعضهم هاربون لأسباب قبليّة وبعضهم متواجدين ميدانياً من دون الإعلان عن هوياتهم، وهؤلاء جميعاً صمّ بكم عن التهجير القسري والقصف العشوائي الذي يودي بحياة عشرات النساء والأطفال داخل منازلهم، فلا أحد فيهم يذكر الحقوق الأساسية المنهكة منهجياً من قبل السلطة، بدءاً من الحق في المياه والطاقة والحق في التعليم والصحة والإسعاف، مروراً بالحق في الاتصال والمواصلات، فضلاً عن الحق في الحياة وسلامة الجسد والحقوق السياسية والمدنية كافة، التي - للمفارقة العزلية - يكفلها دستور ما بعد الانقلاب، نظرياً.

كثيراً في الصخور المؤدق التي تعوق الانطلاق في مسار تفويض الشريك المحلي في سيناء بالاضطلاع بالمهمة التي أخفقت فيها القوات التنظيمية. وعلى حواف تلك السدود تتراقص أشباح الحرب الأهلية المحدودة - المرشحة للتمدد على أنغام زخات ذخائر الأسلحة المتوسطة والثقيلة التي سينال حملها أهلياً اعترافاً بشرعيته للمرة الأولى في تاريخ مصر الحديث، كاسراً احتكار شرعية حمل السلاح للدولة. يخشى الناس أن يفيض سلاح معارك الإرهاب فيروى عطش الصراعات المالية والقبليّة، ويتربص الجار الصهيوني بمآل هذا السيناريو الذي قد يزعجه أكثر مما أزعجه تنظيم «أنصار بيت المقدس» في طوره الأول، قبل أن يتحول إلى القتال مع الجيش المصري ويعلم ولأه تنظيم «الدولة الإسلامية» ويغير اسمه إلى «ولاية سيناء».

اسماعيل الإسكندراني

باحث في علم الاجتماع السياسي - من مصر

تعليمات إلى المرشحين للامتحانات و.. الانتخابات

ستجري انتخابات هيئة المأجورين ومندوبي العمال وممثلي الموظفين في القطاع العام والخاص بالغرب بدءاً من الثالث من حزيران/ يونيو القادم، وتليها امتحانات الكالوريّة بعدها بأسبوع. وكلما اقترب الاستحقاقان كثرت التعليمات. فقد أعلنت وزارة التعليم «مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين مصادقية الكالوريا الوطنية ودعم آليات ضمان الاستحقاق وتكافؤ الفرص لجميع المرشحين» أصدرت الوزارة تعليمات لمنع الغش. بينما نهجت وزارة الداخلية إلى ضرورة ضمان الاستحقاق وتكافؤ الفرص لجميع المرشحين، والغاية هي تحسين مصادقية الديووقراطية الغربية من الغش الانتخابي.

لتحقيق هذه الغايات التنبيلة تقول وزارة التربية: «يُمنع منعاً كلياً حيازة الهواتف النقالة والوسائط الإلكترونيّة داخل فضاءات مراكز الامتحان، كما يُمنع تبادل الحدائق بين المرشحين خلال اجتياز الاختبارات أو استعمال الوثائق والمعينات غير تلك المسموح بها. وستحجر الإجابات على أسئلة الاختبار في الحيز المخصص لذلك في كراسة الاختبار باستعمال قلم الحبر الجاف، ويتم التسويد باستعمال الصفحات الخلفية لكراسة الاختبار نفسها». هكذا، ولأول مرة سيكون لكراسة الامتحان وجهان، وجه للتسويد ووجه للإجابة، وكل خرق لذلك يعتبر غشاً يعرض صاحبه إلى عقوبات زجرية منها الإقصاء التام من المباراة. فيحارب الغش بالتوعية والتعديد بالعقاب.

أما وزارة الداخلية فتصنع المرشحين باحترام سقف المصاريق بين الحرس على منح الس ثوابت الملكة واحترام الغير واجتباب التحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف، كما يُمنع الظهور في أماكن العبادة أو أي استعمال كلي أو جزئي لهذه الأماكن. ويمنع اظهار عناصر أو أماكن تُشكل علامة تجارية، ممنوع العنف والدين والتجارة. والغاية التنبيلة هي تكافؤ الفرص والاستحقاق. والملاحظ هو تقارب تعليمات وزارة التعليم ووزارة الداخلية، كيف نفسر ذلك؟

الامتحان والانتخابات ظاهرة اجتماعية قوامها التنافس والاختيار بغرض الحصول على الأفضل. ويؤدي العجز عن التنافس في فهم الدروس وفي إقناع الناخبين إلى الغش. ويعيش الغشاش حالة مزدوجة مع زميله الذي يسبغاعده وهو علاقة تعاون وتنافس. وفي لحظات المنافسة الشديدة، يكون الفرد تحت الضغط فيكشف حقيقته، تنمرى دوافعه ويدوس

على التعليمات في سعيه لتحقيق غايته. من أشكال الغش الانتخابي أن يستخدم مرشح «أرنب سباق» يقوم بحملة وينسحب قبيل التصويت لمصلحة مرشح آخر. مثال آخر في انتخابات بلدية سابقة: حصل حزب صغير على أربعة مقاعد. وحين ترشح زعيم الحزب عن الإقليم نفسه لمجلس المستشارين لم يصوت له أربعة بل مئة عضو بلدي. التجارة واضحة هنا.

وهناك تناقض كبير بين التعليمات المكتوبة الرسمية القانونية وبين تلك الشفوية التي رسختها الممارسة والعرف. فكما أن هناك اقتصاد عشوائي وبناء عشوائي هناك سياسة عشوائية تكره الورق والوضوح. وتفضي التعليمات الشفوية بتحقيق الهدف بكل وسيلة ممكنة: عبر سرقة أجوبة الامتحان وعبر تضليل الناخبين وشراء أصواتهم. عادة يتملك الغشاش سلطة الأستاذ ويتلقى المرشح الناخبين. وهنا يكون للمرشح وجهان. حين يفشل التملق يبدأ العنف والبلطجة.

من أشكال التملق في الحملة الانتخابية الحالية: «أخي الكريم أختي الكريمة، إن صوت الشغيلة الغربية اليوم أمانة ومسؤولية، فلا تضيعه، واعطه لمن يستحق بإرادتك الحرة وضميرك الوطني اليقظ. صوتك حق فلا تمنحه لمن يريد تقييب وعيك، وتزوير إرادتك وحك في الاختيار. أخي الكريم صوت على من سيرد الاعتبار للمدرسة العمومية خدمة لأبناء وبنات الشعب المغربي» ...

تجري الحملة الانتخابية للشغاليين على الفايبيوك أكثر مما تجري على أرض الواقع، خاصة أن النقابات التي قاطعت عيد العمال تجد نفسها مضطرة للعودة للفة النضال في ظرف صعب. لذا يهاجم كل حزب ونقابته باقي الخصوم بشدة مبنياً فسلهم ونفاقهم. في المغرب نقابات المعارضة ونقابات الموالاة. في الأجواء تسخين لبداية صيف انتخابي ماراتوني - وفي حلقات لانتخاب أعضاء مجالس الجهات، وانتخاب أعضاء مجالس الأقاليم وانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، وهو مسك الختام - حذر قيادي من حزب «الأصالة والمعاصرة» (المقرب زعيمه من الملك) من «أن العنف اللفظي هو مقدمة للعنف المادي».

أما في الحقل التعليمي، فرغم التعليمات بدأ العنف، ففي هذه الأثناء تجري في الثانويات فروض المراقبة المستمرة، ويبدو أن هناك معركة للحصول على علامات سهلة. وقد نشرت الصحف خبرين.

أقدم تلميذ في الثانوية التأهيلية في مدينة فاس على محاولة قتل أستاذ يدرسه مادة الرياضيات. كان يرغب في

ضرب أستاذه بسلاح أبيض من الحجم الكبير إلا أن محاولة الأستاذ حماية رأسه أدت إلى بتر جزء من ذراعه. السبب؟ منع الأستاذ التلميذ المتعدي من الغش في الامتحان، وحين هدهد التلميذ، تقدم الأستاذ بشكوى للشرطة. حالياً الأستاذ في المستشفى والتلميذ فار.

ثم، «أقدم تلميذ في الثانوية التأهيلية في فاس على تكسير أنف أستاذه في مادة اللغة الإنكليزية، حيث أصابه بكسر مزدوج فخضع لعملية جراحية مستعجلة». السبب؟ محاولة الأستاذ فرض جو من الانضباط وعدم الغش، الشيء الذي أثار حفيظة التلميذ الذي لم يتحمأ كعادته للفرض المحروس، فتأجج غضبه.

جرت الجريمةتان في مدينة فاس، وهي العاصمة العلمية والروحية للمملكة الغربية. يبدو أن الغش قد وصل إلى الروح. وبالمناسبة انقض الملغون في الصحف والنجاح. وهناك الاجتماعي على المدرسة العمومية لتأكيد فشلها. يحدث هذا كل مرة تقع أزمة يتابعها الإعلام. اشتكى عبد الله ساعف من المشورة عن التعليم بأنها سجنية القصور المنهجي ومشعبة بالأحكام المسبقة. تقارير تغذي «خطاباً أزموياً» و«إيديولوجية كارثية»، تهيمن على القطاع. بل إن نقد النظام التربوي أصبح يتم بشكل تلقائي وبكيفية ليست مفكرراً فيها في كثير من الأحيان. وقد فسر ساعف هذا النقد الشديد بحجم انتظار المغاربة من المدرسة.

وبسبب هذا الانتظار يكون نقد المدرسة شديداً بينما ينسى غشاشو الانتخابات بسهولة. يتم التسامح مع الغشاش السياسي بالرغم من تشابه التشنئة الاجتماعية للتلميذ وللسياسي. ومن الخصائص القيمة المشتركة لسوكلهما اعتبار الغاية الخسيسة مبررة حين تحقق النجاح. وهناك طبعاً الإكثار واعتبار الزئامة بلهجة والغش شطارة. وأيضا توقع الإحسان من الآخر. فالخسنة بعشرة أضعافها. لذا يتم استفزاز طيبة الآخر وشهامته ليخرق القانون ويكون محسناً. وهنا تستخدم اللغة الدينية والدعوات بكثافة.

وبمناسبة اللغة الدينية، فاللهم بلغنا شهر الانتخابات وأعنا على تجنب أثارم الانتخابات السابقة من دون أن تصير الكلمات العنيفة أفعالا في الحقل السياسي. آمين.

محمد بنعزير

كاتب وسينمائي من المغرب

فوضى (بالمعنى العميق)

يوم الجمعة الفائت، أمضى الموقع الإخباري الخليجي الأكثر شهرة عربياً وعالمياً (ولو أنه يتراجع بالضطرادا) عدة ساعات حيال تفجير المسجد الشيعي في بلدة القديح من محافظة القطيف، الذي ذهب ضحيته أكثر من 22 مصلياً عدا الجرحى، وعدا معنى وقوع مثل هذا الحادث لجهة المساهمة في تأجيج النار التي تلتهم المنطقة من المحيط إلى الخليج إلا قليلا، ولجهة إضرارها في السعودية نفسها.. إلى أن قرر أولو الأمر هناك أن الحادث مستنكر ومدان، فأخبرنا الموقع بوقوعه. بينما هو يتابع أخبار اليمن بالتفصيل، قائلا مثلا ولأيام متتالية في مانغيتته العريضة على الرئيسية أن «الضالع بيد المقاومة الشعبية»، فيما يعلم كل عاقل أن حرباً أهلية تدور في اليمن، وأن لها أبعاداً إقليمية جلية، وأن «المقاومة الشعبية» تعبير عام قد يحد الطرفان أنه ينطبق عليهما، بغض النظر عن كافة اللابسات التي رافقت انهيار الأوضاع في البلد المبتلى. ما الفارق بين الوفاء للهممة الإعلامية - وإن بالحدود الدنيا - وبين الانحيازات «السياسية» ضمن حالة الاستقطاب القائمة، التي تمارس بطريقة بدائية حلقة؟ اختلاط قاتل وضياح للمعايير، يُعدت بها كأنها بديهيات.

وأما في مصر، المستقرة تعريفاً، فقد اختلط الحابل بالنابل، وافتتح الوضع على كل الاحتمالات والإفترافات، بما فيها الأكثر غرابة. وقد «نسيانا، بلداناً» كلييما مثلا. لم يعد ممكنا متابعة الصراعات الدائرة فيها.

ومن الطرف الآخر من العالم، علق مؤخرا وزير الدفاع الأميركي على احتلال داعش للرمادي بأن هناك «افتقادا لإرادة القتال» لدى الجيش العراقي. هكذا بلا مقدمات، في حكم قيمي متعال، لم يلتفت إلى كيفية وصول أوضاع الجيش العراقي - الذي حلّه الأميركان عند أحتلالهم للبلد - إلى حالته الكارثية تلك. فاضطر نائب الرئيس الأميركي إلى «تطبيب خاطر» المسؤولين العراقيين.. ما لا يمنع استمرار اللغز المحير لجهة ترك قوات داعش تتحرك بحرية مطمئنة في صحاري مكشوفة جرداء، سواء نحو تدمر أو الرمادي، أو قبل عام إلى الموصل.. بينما تغدو تصريحات الرئيس الأميركي نفسه أكثر فأكثر شبيها بتعليقات الصحافيين والباحثين: «كان ينبغي على دول حلف الناتو أن تنسق بينها أكثر». ولأنه ليس باحثا، فمثل هذا الكلام يعكس طبيعة «اللحظة» بوصفها فوضى عارمة تسود الخريطة السياسية للعالم.

نحلة الشعال

ملف

«العدالة الاجتماعية والانتفاضات العربية»

الفساد والواسطة

من يقول إنَّ الفساد واسع النطاق، لكن الثلثين من بينهم يرون ذلك.

من الرَّجَحَ إلى أبعد الحدود أن يقول مواطنون من جميع الأعمار إنَّ الفساد واسع النطاق، على الرغم من أنَّ الأصغر سنًا هم الأُميل إلى قول ذلك. على سبيل المثال، فإنَّ التوانسة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 هم الأُميل إلى اعتبار الفساد واسع الانتشار (78 في المئة) قياساً بأولئك الذين هم بين 30 و49 من العمر (69 في المئة) أو الذين هم في الخمسين فما فوق (59 في المئة).

وفي الجزائر، فإنَّ الذين تجاوزوا الخمسين أقل ميلاً لتبني

الفساد (68 في المئة) قياساً بأولئك الذين هم بين 18 و29 (82 في المئة) أو بين 30 و49 (80 في المئة).

عموماً، المحتجون أُميل من غير المحتجين إلى القول إنَّ الفساد واسع النطاق. والمحتجون في تونس هم أكثر من يقول إنَّ الفساد مشكلة (+15)، تتلوهما الجزائر (+13) ثم

مصر (+8) فالغرب (+7) واليمن (+7).

لم تتغير التصورات عن الفساد إلا قليلاً في معظم البلدان خلال آخر دورتين من دورات الباروميتر العربي على الرغم من العزّات السياسية في بعض البلدان. والحال، إنَّ الجزائر - وهو بلد لم يشهد تغييرات كبرى في أعقاب الربيع العربي - هو البلد الوحيد الذي يعتقد فيه المواطنون أنَّ الفساد بات أقل انتشاراً مما كان عليه في الدورة الثانية. فقد انخفض هذا التصور في الجزائر بمقدار 12 نقطة، من 90 في المئة إلى 78 في المئة، ولعل هذه النتيجة صلة بعدد من دعاوى الفساد الكبيرة التي رفعها النظام، من بينها دعوى ضد وزير الطاقة السابق، شكيب خليل.

على النقيض من ذلك، ازداد ميل المواطنين إلى القول إنَّ الفساد واسع النطاق بمقدار 17 نقطة في عام 2012 في الأردن - وهو بلد آخر نجا فيه النظام من الانتفاضات العربية - بالمقارنة مع عام 2010. ويبدو أنَّه كان لحملة النظام على الفساد، في هذه الحالة، تأثير معاكس لا وجدناه في الجزائر. وأسباب هذا الاختلاف ليست واضحة تماماً، لكنها قد تشير مرة أخرى إلى أن الأردنيين تواصلوا إلى استنتاج معاكس بعد حملة حكومية على الفساد، وعلى سبيل المثال، فقد تلقت هيئة مكافحة الفساد في عام 2011 عدداً من الشكاوى بلغ 714 شكوى، ولعل ذلك قد عزز لدى المواطنين أنَّ الفساد مشكلة هائلة في المملكة بدلاً من أن يقنعهم بأن الحكومة تعالج المشكل على نحو واف. أخيراً، بين دورتي الباروميتر العربي الثانية والثالثة، زاد أيضاً بمقدار 9 نقاط عدد المصريين الذين يقولون إنَّ الفساد واسع الانتشار. ويشير استطلاع عام 2013 الذي أجري قبيل الانقلاب الذي أطاح الرئيس محمد مرسي، إلى أن النظام الجديد فشل في وضع حدٍّ لهذه الممارسة. ويبدو، على العكس، أن الانفتاح السياسي وتراجع سلطة الدولة ربما أدبأ إلى زيادة في مستويات الفساد المحسوس لدى المصريين العاديين. غير أنَّ اللافت هو أنَّ تونس لم تعرف مثل هذه الزيادة ولا اليمن، على الرغم من سقوط زعيميهما القويين اللذين حكما طويلاً في أوائل عام 2011.

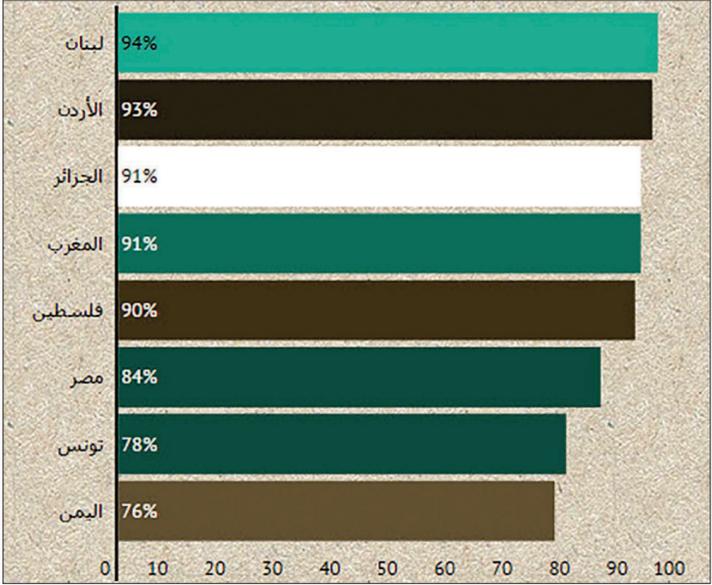
تعني الواسطة استخدام الصلات التي تقوم على الشبكات العائلية أو القرابية. وهي قضية ذات صلة وثيقة بالفساد. ويُنتظر إليها على أنها عامل حاسم في كيفية عمل الحكومات ورجال الأعمال.

يبين الباروميتر العربي ما يعتقده الرأي العام العربي من أنَّ الواسطة تؤدي دوراً رئيسياً في المجتمعات العربية. ففي جميع البلدان، تقول الأغلبية العظمى إنَّ الواسطة عادة ما تكون سبيلاً للحصول على عمل. ويرى تسعة أعشار على الأقل أنَّ استخدام الواسطة واسع النطاق (94 في المئة في لبنان، 93 في المئة في الأردن، 90 في المئة في فلسطين،

91 في المئة في المغرب). أمَّا في أماكن أخرى، فبى أكثر من ثلاثة أرباع المستطلعين هذا الرأي (84 في المئة في مصر، 78 في المئة في تونس، 76 في المئة في اليمن).

يميل المواطنون في جميع أنحاء المنطقة، كباراً وصغراً، إلى القول إن الواسطة شائعة أو واسعة النطاق لدى الحصول على عمل. غير أن الشباب في تونس واليمن - البلدان اللذان أسقط فيهما الربيع العربي ديكتاتورين عريقين - أميل من الذين بلغوا الخمسين أو تجاوزوها إلى القول إن استخدام الواسطة سائد. ففي كلتا الحالتين، أولئك الذين يبلغون من العمر 18 - 29 أكثر بعشر نقاط من حيث احتمال رؤيتهم هذا الرأي.

تجد في الوقت نفسه أنَّ الذين تظاهروا في الربيع العربي ليسوا أميل من الذين لم يظاهروا إلى القول إنَّ الواسطة هي مفتاح الحصول على عمل. لكن الأدلة تشير إلى أن حوادث الربيع العربي ربما كان لها تأثير على الدور



نسبة القايلين إنَّ الواسطة واسعة النطاق

الإرادة والدُعر

تغييرات الإنسان والدولة في الخليج

وعُمان والإمارات للشناطين والمطالبين بالإصلاح من نواب مجالس إلى مغردين ومدونين في وسائل التواصل الإجتماعي بل و «مرددشين» في برامج محدودة الانتشار.... لا يدل ذلك على حالة الاستقرار والأمان التي يحلو لهذه الأنظمة أن تروج لها. بل على النقيض تماماً، يعكس حالة من فقدان الثقة والخوف والشعور بالخطر من كل رأي يطرح في العلن، أو تجمع سلمي للتعبير عن الاحتجاج والرفض لقرارات السلطة المركزية أو حتى التضامن الإنساني، في حدوده الدنيا. مع قضايا العدالة كالفضيحة الفلسطينية!

أنظمة الحكم في الخليج لا تقراً هذا التحول، حتى اللحظة على الأقل، على أنه نتاج متوقع لسياساتها الماضية، والتي فرّخت البطالة والتهميش والإحتكار السياسي، وتجفيف منابع الإبداع العرفي، والتوزيع غير العادل للثروة.. بقدر ما تحاول أن تراه مشروعاً تخريبياً قادماً من الخارج، تموله «منظمات مشبوهة» و «دول استعمارية».

ومن سوء المصادفة، ربما، عدم استقامة وثبات هذه الكليشيهات والتهم البالية مع واقع الحال، إذ إن جميع هذه الأنظمة، بلا استثناء، هي شريكة مخلصه لحكومات الدول «الاستعمارية». بل إنها الراعي الرسمي لمصالح هذه الدول داخل أراضي الخليج وعلى حساب موارده الطبيعية وثروات أجياله، سواء من خلال القواعد العسكرية المخترقة لفهوم السيادة الوطنية، أو تلك الشركات الكبرى المسيطرة على قطاعات النفط والتجارة والصناعات التحويلية والإنشاءات والاتصالات عبر اتفاقيات مع المستمر القديم/الجديد لمئات السنين. بل واستمرار وتسابق الأنظمة الحالية على حماية ودعم شبكات التجسس التي تنشئها وكالات المخابرات الأميركية والبريطانية، وتأمين المكان الآمن على أراضيها والسيولة المالية الكريمة لأداء مهامها سيئة السمعة والعواقب على البلاد والناس.

الصراع القائم اليوم بين قطاعات واسعة من الشباب الخليجي وأنظمة الحكم الحالية هو حالة طبيعية لتطور المجتمع. إن لم يُعْهَم ذلك في سياق حق الإنسان في توسيع وتشكيل خياراته لواقعهِ ومستقبله فإن العنف الذي تمارسه هذه الأنظمة من قمع وتعذيب وسجن، ومنع وتضييق ضد ممارسي التعبير والنضال السلمي لن يؤدي إلا إلى عتف مضاد، إلى حالة احتقان متصاعد ومستمر ومتجدد عبر الزمن والأهداف والحدود. والمنطقة خيرة جاهزة وخصبة

الإرادة دائماً ما تجد الأداة الصالحة لتحقيق التغيير (بتعبير غرامشي)، وهي في ذاتها أجل وأنبُل وسيلة للشعوب لفعل التغيير والإصلاح والحفاظ على حيويتها وتطورها الوجودي، يقطع النظر عن نوع وزمن وكَم الممانعة والتضييق الذي تمارسه السلطات التقليدية الحاكمة. فإن كانت الهيمنة عادة السلطة الأثيرة تاريخياً، كذلك يخبرنا التاريخ نفسه بأن الشعوب إذا ما أرادت حققت.

لم يعد خافياً، أن الإنسان في منطقة الخليج العربي لم يمر عليه زلزال الربيع العربي دونها تغييرات طالت منسوب الوعي لديه، بل تجاوزته إلى تحقيق مكتسبات ميدانية، وهي رغم ضآلتها، نقاط تقدم فارقة وساطعة وجلية للمجتمع والدولة والناس عما كان الوضع عليه قبل هذا الحدث المفصلي.

من أوضح هذه التغييرات علو صوت المجال العام المتادي بضرورة الإصلاحات السياسية والدينية، تطور

حس الرقابة الشعبية على المؤسسات القائمة، وتزايد منسوب الوعي لديه، بل تجاوزته إلى تحقيق مكتسبات ميدانية، وهي رغم ضآلتها، نقاط تقدم فارقة وساطعة وجلية للمجتمع والدولة والناس عما كان الوضع عليه قبل هذا الحدث المفصلي.

من أوضح هذه التغييرات علو صوت المجال العام المتادي بضرورة الإصلاحات السياسية والدينية، تطور حس الرقابة الشعبية على المؤسسات القائمة، وتزايد منسوب الوعي لديه، بل تجاوزته إلى تحقيق مكتسبات ميدانية، وهي رغم ضآلتها، نقاط تقدم فارقة وساطعة وجلية للمجتمع والدولة والناس عما كان الوضع عليه قبل هذا الحدث المفصلي.

وفق معايير الشفافية والنزاهة.

في الجانب المؤلم من المشهد، لا تدل المحاكبات الواسعة والمستمرة في البحرين والكويت والسعودية

بل إن وسائل إعلام السلطة التنفيذية، والتي عادة ما تمثل النظام الحاكم، ما انفكت تقلل من أهمية هذه المجالس وتتندر على مطالب أعضائها، مع استخدام كل ذلك كذريعة لعدم جاهزية المجتمع للديموقراطية والتعددية والمشاركة السياسية الفاعلة. إن تصوير الديمقراطية على أنها صندوق اقتراع، وورقة انتخاب، وعضو يسعي لمصالح فئوية أو طائفية أو قبلية.. هو تمنيض محل للفكرة.

لذا، عمّقت مرحلة ما بعد الربيع العربي نزف الثقة، الهشة أصلاً، ما بين الشعوب من جهة وبين المؤسسات القائمة من جهة أخرى. وبشكل أدق، تزايدت المطالب بإعادة تشكيلها وفق مستوى الوعي الحالي ولا ستبقى مؤسسات معزولة، نافية للأخر المختلف عن توجهات الأنظمة الحاكمة، وهادرة للمال العام وللتطلعات الشعبية.

صغير الأمس كبير اليوم

لعل من أبرز مظاهر التغيير التي أحدثتها مرحلة ما بعد الربيع العربي تصاعد حالة التمرد والرفض والاعتراض وبشكل علني ومتزايد على البنية الأبوية الحاكمة لحياة الناس والمجتمع، من الأسرة مروراً بالمؤسسات الوسيطة إلى الحاكم نفسه الذي لم يكن أحد في السابق، يتجرأ على الكلام عنه، ناهيك عن الكلام عليه، والتي أطلقت عليها السلطات مسمى «قضايا الإعباء والمس بالذوات السلطانية والأميرية، والنيل من مكانة وهيبة الدولة».

كعادتها تعاملت الأنظمة القائمة مع هذا التحول المهم والمُعقد بالطرق التقليدية ذاتها، أو بالأحرى شغلت وسائلها التي لا تعرف أو ربما لا تنق بسواها، من تجريم الفعل من خلال تغييرات سريعة لنصوص القوانين السارية، وجعلها أقرب لحالات الطوارئ كما حدث في السعودية وعمان، أو بشكل متناقض حتى مع البنية الدستورية والتاريخية كما حدث ويحدث في مثال الكويت. وبالغت بعض الأنظمة في الأحكام على من فكر بالتجرؤ على قول قصيدة أو رفع عريضة مطالب للحاكم بعقوبات سجن تمتد لخمسة عشر عاماً، كمثال الإمارات وقطر، ولم يتورع النظام في البحرين عن قتل وسجن حتى الأطفال والمعاقين الذين عبروا بصوت مسموع عن رأيهم فيمن يحكمهم، ناهيك عن سحب صفة المواطنة من الناس بمجرد قولهم رأي يخالف السلطات السياسية والدينية والاجتماعية، ولعبت وسائل الإعلام الرسمية بشقيها

السفير العربي

5.44 مليار دولار هي قيمة استثمارات الدولة

التي وظفتها الإمارات العربية المتحدة لإنشاء «قطاع للفضاء»

يشمل منظومات اتصال واستكشاف وبث متقدمة.

و2020 هو تاريخ إطلاق «مسبار الأمل» الإماراتي إلى المريخ.

الذي تؤديه الواسطة في بعض البلدان. فقد انخفضت في تونس واليمن نسبة من يقولون إنَّ الواسطة شائعة بين الدورتين الثانية والثالثة من دورات الباروميتر العربي. وفي عام 2013 قلَّ عدد اليمينيين والتوانسة الذين يرون هذا الرأي بمقدار 16 نقطة و13 نقطة على التوالي. أمَّا البلدان الأخرى فلم تشهد أي تغيير يُذكر بين الدورتين.

* تشارك في البحث كلُّ من أماني جمال من جامعة برنستون ومايكل روبنز من «الباروميتر العربي»، وأصدره «برنامج العدالة الإجتماعية وسياسات التنمية» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، بالتعاون مع مركز ممدوحة س. بويست للسلام والعدالة في جامعة برنستون، بتمويل من مؤسسة إيلر وممدوحة بويست في نيويورك. هنا الجزء الرابع.

التقليدي والجديد على شيطنة كل كلمة مختلفة وفكر ناقد، وعمل رجال الدين على تحريمه، وتنافس كثير من المثقفين على تصوير ما يحدث «بالغرب عن التربة الطيبة الطاهرة لهذه الأرض» وربطه الأكبر. واجتهد الجميع في محاصرة الحالة وكتبها أكثر من دراسة أسبابها والوقوف على مسببات ظهورها، ولماذا في هذا الوقت بالذات، وبهذه الأساليب بالتحديد. بل حتى المؤسسات التي يفترض أنه منطأ بها مهام الرصد والتفكير، كالجامعات ومراكز البحث في المنطقة، تجاهلت دراسة هذه الحالة ونأت بنفسها عن الإقتراب من عواقبها وخواتيم التعامل معها بالقمع والتنكيل، إما خوفاً أو عجزاً، وفي كلا الأمرين تأكيد لغياب استقلاليتها، وفقدانها للجدة والمنهج الضروريين لمعرفة أسباب تحول اجتماعي عميق كهذا.

ويعدد..

أوضحت التجارب الإنسانية أن التجاهل أو القمع لحالات التمرد الاجتماعي هي أبرز الأسباب لتذكيبتها من جديد. إذ إن التمرد بطبيعته تابع من حرمان أو تهميش أو إقصاء أو ضغط أو تضييق، أو حتى إهمال وتجاهل. فالتمرد كفكرة وكمارسة، تعبير عن الانسداد، والانسداد نهاية طبيعية لأنظمة المغلقة في وجه التغيير والتفاعل والديناميكية. ويقدر حجم الانسداد يكون الانفجار.

كما أن ثقافة الخوف قد تبدو لمن يبده زمام الأمور أجمع وسائل السيطرة. لكنها على المدى المتوسط والبعيد أخطر الطرق تدميراً للفرد والجماعة والدولة لأنها تأتي على أهم ركائز الاستقرار: الثقة والإبداع. إن تأكل الثقة العامة التي هي ركن أساسي في العقد الاجتماعي بين الناس ومن يدير شؤونهم العامة، أقصر طرق الانهيار من الداخل، وما ثورات الربيع العربي في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا، وما الثورة المضادة إلا تأكيد لهذا الافتراض.

سعيد سلطان الهاشمي

باحث من عُمان

950 مليون دولار هي كلفة المرحلة الأولى من مشروع «ناقل البحرين» الذي ينوي نقل مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت لمواجهة جفافه المتسارع، وأنشاء مصانع تحلية، والمشروع أردني - إسرائيلي مشترك.

هل تضاء بيوت القاهرة وعمان بالغاز الإسرائيلي؟

سيُطَيَّان احتياجات إسرائيل من الغاز لأربعة عقود، وسيُغَيَّران، ربما، من خريطة إمدادات الطاقة في شرق المتوسط.

كيف يختلفُ الغاز؟

يتمتع الغاز بمجموعة من المزايا الخاصة التي تجعل منه مورد طاقة ذا قيمة استثنائية لأي بلد يكتشفه بكميات تجارية، كما حصل مع إسرائيل. فالغاز نظيفٌ وأمن، تقل انبعاثات الكربون الناتجة عن احتراقه بـ 30 في المئة عن تلك المنبعثة من احتراق النفط. وهو أيضا سهل النقل، ويمكن تعميم استخدامه في كلِّ مرافق الاقتصاد بسهولة نسبية إذا توافرت بنية تحتية جيدة من شبكات التوزيع. لكن ميزته الحاسمة تتمثل في كونه مصدراً خصباً لتوليد الكهرباء، وهو ما يجعل توفره عاملاً حيوياً في عملية تشييد بنية تحتية مثالية لصناعات الألمنيوم والصلب والاسمنت والأسمدة وغيرها، ومكحها مزايا تنافسية في التصدير نظراً لاعتمادها الكثيف على الكهرباء (حين يُصدَّر بلد ما الألمنيوم فإنه يُصدَّر الكهرباء فعلياً لأنَّ الكهرباء تمثّل حوالي 40 في المئة من المِلكة من هيكل تكاليف صناعته).

لكن، إذا كان الغاز بحد ذاته، كصادة عضوية مخزّنة في باطن الأرض، يحمل كلَّ هذه المزايا، فإنَّ عملية استخراجِه ومعالجته وتشبيد المرافق الخاصة بتصديره مثل أنابيب النقل والتناقلات البحرية، تطوُّق على مخاطر كبيرة وتعقيدات جمة تتسبَّب بالكثير من المتاعب للاقتصاديين الذين يرسمون سياسات الطاقة وخبراء الصناعة والمستثمرين فيها على السواء. يمكن إرجاع هذه التعقيدات إلى ثلاثة عوامل مُدْخِلة. الأولى طبيعة المشروع الغازي نفسه، إذ تتطلب عمليات الحفر واختراق الصخور بعمق آلاف الأمتار، وخاصة تحت سطح البحر، تكنولوجيا متقدمة وأنظمة رقابة ومرافق إنتاجية معقدة، وهو ما يجعل تكاليفه الاستثمارية مرتفعة نسبياً (تبلغ تكاليف تطوير المرحلة الأولى من حقل «ليفاتان» 6 مليارات دولار). الثاني أن معالجة الغاز لتجهيزه للتصدير - وهي عملية تقوم بالأساس على تحويله من حالته الغازية إلى مادة سائلة عبر تبريده إلى 162 درجة مئوية تحت الصفر - تتطلب تقنيات لا تمتلكها في الغالب إلا الشركات الكبيرة ذات الورد المالىة والخبرة الطويلة في هذا المجال. الثالث هو أن سيّاربهوات تصدير الغاز سرعان ما تفرض على صنّاع القرار مجموعة من الهواجس الجيو - سياسية التي تُثير أسئلة مركّبة من نوع: إلى أي دولة سنصدّر الغاز؟ أي خطوط سنقططها خطوط النقل؟ هل ستكون هذه الخطوط آمنة؟ هل تربطنا مع الدول التي سيمز فيها الغاز مصالح مُشتركة وعلاقات ودية؟

تحتضن هذه العوامل لتجعل من هيكل تسعير الغاز مختلفاً عن موارد الطاقة الأخرى، وعلى رأسها النفط. فالغاز لا يحظى بسوق دولي بالمعنى المتعارف عليه، وعمليات بيعه تتم بناءً على عقود طويلة الأجل، بحيث تحمل كل صفقة سعراً خاصاً يعكس الوزن النسبي للتعقيدات آنفة الذكر ونوعية الإجابات المقدّمة عليها. وبمعنى هذا يلجأ صنّاع مُقتضب، أن المخاطر المترتبة على الغامرة بدخول صناعة الغاز وتصديره تتطلب وجود تصوّرات عملية مسبقة حول كلِّ التحديات التقنيّة والتجارية والسياسية المرتبطة بهذه العملية.

تقولُ القصةُ إنّ اكتشافات الغاز البحرية الإسرائيلية لم تكن ممكّنة بدون المغامرة الجريئة التي أقدم عليها محام إسرائيلي شاب يدعى جدعون تادمور في التسعينيات. بدأ هذا حياته العملية كمستثمرٍ عقاري، لكنه سرعان ما أبدى شغفاً خاصاً بتوسيع أعماله لتشمل التنقيب عن الموارد الطبيعية في السواحل الإسرائيلية. لم تكن مغامرة رجل الأعمال الطامح للمزيد من الربح والمستفيد بشكل أساسي من احتلال دولته مياه شرق المتوسط مدفوعة بنبوءة خاصة، بل بلهلم جيد بقواعد الصناعة النفطية وقوانين عملها. في الاقتصاد السياسي لصناعة النفط والغاز، لا يكون مهتماً معرفة الحدود السياسية القائمة بين الدول فحسب، بل وأيضاً، تلك الحدود الجيولوجية التي تكوّنت في طبقات الأرض عبر ملايين السنين.

تتشترك المنطقة البحرية التي تمتدّ من سواحل فلسطين مروراً بشرق المتوسط وصولاً إلى جزيرة قبرص في بعضٍ من سماتها. المساحة مائتة تبلغ 83 ألف كم². وتقدّر احتياطياته المحتملة من الغاز بـ 122 تريليون قدم مكعب. كانت معرفة جدعون تادمور لهذا الدرس الجيولوجي تجعله يستقبل أخبار الاكتشافات الغازية في السواحل المصرية مُتخفصاً للتسعينيات بحبور شديد، وتمنحه الشجاعة لمُباشرة أعمال التنقيب قبالة سواحل حيفا وعسقلان. لكن الشجاعة وحدها لم تكن كافية للولوج إلى طبقات الأرض الصخرية واستخراج الغاز من أعماق البحار، حيث تتطلب عمليات تكنولوجيا خاصة ومتقدّمة للتغلب على الشروط الفنيّة والجيولوجية التي تفرضها البيئة البحرية.

اتفقار إسرائيل لهذه التكنولوجيا، علاوة على خبرتها المتواضعة في التنقيب عن الموارد الطبيعية، دفعا تادمور للبحث عن شريك اجنبي سرعان ما وجده في شركة أميركية من تكساس تُدعى «نوبل إنيرجي». في العام 1999 نجحت شركة «أفتر» التي يديرها تادمور مع شركتها الأميركية في اكتشاف حقل «نوعا»، في سواحل عسقلان. لكن احتياطيات الغاز في الحقل كانت متواضعة. ولم يمضِ عام واحد حتّى اكتشفت الشركتان حقل «مار ي» الذي دشّن باكورة صناعة الغاز الإسرائيلية حين وضع في الإنتاج عام 2004، الذي عدّ يومها أكبر اكتشاف غازي بحري في العالم في المئة من احتياجات إسرائيل من الغاز. لكن الدفعة المذهلة من الاكتشافات جاءت في أواخر العقد الأول من الألفية الجديدة حين اكتشفت حقل «تامار» عام 2009 باحتياطيات تبلغ 10 تريليون قدم مكعب، قبل أن يُكتشف في العام 2010 حقلّ «الليفاتان» الضخم الذي عدّ يومها أكبر اكتشاف غازي بحري في العالم خلال العقد السابق على اكتشافه، باحتياطيات تبلغ 18 تريليون قدم مكعب.

يقتف تادمور وشركاه اليوم على رأس مجموعة استثمارية تُدير الحقلين الكبيرين اللذين تقول التقديرات بأنهما سيعدوان بحوالي 70 مليار دولار على الخزينة الإسرائيلية خلال العقدين القادمين، وأنهما

الأردن وإسرائيل.. الأعداء الحلفاء

ويظهر التطور في الموقف الأردني جلياً ومفاجئاً للغالبية الشعبية في البلاد عندما تم توجيه تهمة «تعمير صفو العلاقة مع دولة مجاورة»، لثائب في البرلمان الأردني بسبب تعرييدات له على موقع تويتر، طالب فيها بإلغاء معاهدة وادي عربة. كما يسعى الأردن بشكل حثيث لإعادة العربة إلى السكة فيما يتعلق بالمفاوضات المتعثرة بين السلطة الوطنية وإسرائيل، لدرجة وصلت إلى حد السماح لأعضاء سابقين في حركة فتح بالحرك بحرية بالخيمات والجماعات الأردنية لكسب التأييد الشعبي للمفاوضات. وفي الملف الأمني، فإن الحركة الإسلامية اشكت مراراً وتكراراً من التنسيق الأمني بين الأردن وإسرائيل، خصوصاً بعد حملة اعتقالات طالت عدداً من الأسرى المحررين وقيابيين وناشطين، جاءت على خلفية معلومات «وردت من العدو الصهيوني نتيجة اعتقاله أردنيين في الضفة الغربية» حسب الحركة، يحاكمون الآن أمام محكمة أمن الدولة بعد أن وجهت لهم تهمة تشكيل خلية تابعة لحماس في الأردن.

مشاريع ضخمة

الأردن ماضٍ بالتطبيع الاقتصادي في قطاعات إستراتيجية وضخمة، كاتفاقية ناقل البحرين، حيث وقع وزراء المياه في البلدين قبل فترة وجيزة اتفاقية مشروع «ناقل البحرين» الذي يقوم على بناء قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الميت بطول 180 كيلومترا، بهدف رفع منسوب المياه في البحر الميت الذي أصبح مهدداً بالانحطاف عام 2050 وفقاً لدراسات علمية. وسيمثل المشروع الذي يكلف 900 مليون دولار، على إنشاء محطة تحلية مياه في خليج العقبة تحلية قرابة 70 مليون متر مكعب من مياه



عزة الشريف - سوريا

الهواجس الجيوستراتيجية الإسرائيلية

على الرغم من أنّ لجنة «تزيماح» الحكومية التي كلّفت بصياغة سياسة الطاقة الأنسب لإسرائيل أوصت بتصدير 40 في المئة من احتياطيات الغاز الإسرائيلية تقريباً، إلا أنّ الشركات التي تُدير حقول الغاز الإسرائيلي تواجه اليوم مُشكلات جدية في تحويل سيّاريو التصدير هذا إلى واقع حقيقي. تكمن جذور هذه المشكلات في طبيعة الظروف الجيو - سياسية التي تعمل فيها صناعة الغاز الإسرائيلية، وهي الظروف التي تجعل من سياسة الطاقة الإسرائيلية هشة وغير مُستقرة، ما يعكس نفسه بشكل مباشر على البيئة التجارية التي تعمل فيها هذه الشركات

في ظل عجزها عن تمويل مرافق تسهيل الغاز، دخلت هذه الشركات في مفاوضات مع شركات علاقة مثل «غازبروم» الروسية و«وودسايد» الأسترالية اللتين تمتلكان الموارد المالية والخبرة في هذا النوع من المشروعات، مقابل حصولها على حصّة تجارية معتبرة في حقول الغاز الإسرائيلية. لكن هذه المفاوضات وصلت

إلى طريق مسدود بفعل المخاطر العالية للبيئة القانونية والسياسية الإسرائيلية. وقد جاء قرار لجنة مُحاربة الاحتكار الإسرائيلية مؤخراً، والقاضي بفك احتكار تحالف الشركات التي تُدير حقول الغاز وإجبارها على التخلي عن بعض حصصها في هذه الحقول لمصلحة منافسين جدد، ليزيد من حالة عدم اليقين بشأن صناعة الغاز في إسرائيل، وليرفع من منسوب الشكوك لدى المستثمرين الأجانب حول مدى استقرار هذه الصناعة، الأمر الذي سيؤذي في المحصلة النهائية إلى وضع المزيد من العراقيل في مواجهة خطط إسرائيل لتصدير غازها، وتحديدًا من حقلّ «الليفاتان» الضخم الذي تقول التقديرات إنّ إنتاجه سيأخرُ لبعد الوعد الذي كان ينبغي أن يبدأ فيه عام 2017.

أهمية سوق شرق المتوسط

من هنا تأتي الأهمية الإستراتيجية لاسواق شرق المتوسط مثل فلسطين والأردن ومصر بالنسبة لإسرائيل، فهي تُوفّر حلّاً نموذجياً لشركات صناعة الغاز الإسرائيلية بسبب مجموعة من الاعتبارات. الأولى أنّ هذه الأسواق

البحر الأحمر، من المفترض أن يتم تزويد مدينة العقبة بـ 20 مليوناً منها، فيما سيتم تحويل 50 مليوناً لمدينة إيلات الإسرائيلية، وستحصل السلطة الفلسطينية على 30 مليون متر مكعب من المياه، ويستعد الأردن لشراء الغاز المستخرج من أحواض البحر الأبيض المتوسط من إسرائيل، وتبلغ قيمة اتفاقية الغاز 15 مليار دولار، يخطط الأردن للاستفادة من الغاز الواصل لأراضيه عبر أنابيب جر لتوليد الطاقة، ومن المتوقع أن يبدأ المشروع نهاية عام 2017 ويستمر لمدة 15 عاماً.

وتعتبر الحكومة أن الغاز القادم من إسرائيل هو الخيار المفضل للتخفيف من حدة أزمة الطاقة في المملكة بحلول نهاية العقد، ولا يبدو أنها مرتابة من أن يصبح الغاز وسيلة للي ذراع الأردن أو وسيلة لضغط عليه. ويجري الحديث مؤخراً عن مشروع ضخّم للنقل البري بين الأردن وإسرائيل ومصر كي يربط بين أوروبا وإفريقيا، مرهون بانجاز اتفاقية السلام والتسوية النهائية.

اللعب بالنار

باشرت إسرائيل ببناء مطار تتمعان في المنطقة الجنوبية المحاذية للحدود الأردنية الإسرائيلية، ويخترق مسياحه الأمني الأراضي الأردنية بقرابة 200 متر ويخالف ميثاق شيكاغو للطيران المدني، ويتقاطع مع الأجواء الأردنية بمواقع الاقتراب المستخدمة للهبوط والإقلاع بمساحة 11 كيلومترا مربعا، الحكومة الأردنية تدعي أنها منتهية للمطار وستتخذ إجراءات بحق إسرائيل لوقف العمل فيه، إجراءات سمع عنها الأردنيون ولم يروها.

صغيرة، وهو ما يعني أنّ إسرائيل تستطيع أن تُصدّر إليها الغاز بدون أن تتأثر احتياطياتها التي تدّخرها بشكل أساسي للأسواق الأوروبية والآسيوية (لا يزيد استهلاك الأردن والأراضي الفلسطينية على 5 بلايين قدم مكعب من الغاز سنوياً، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بحجم الاحتياطيات الإسرائيلية). الثاني أنّ تكاليف نقل الغاز إلى هذه المناطق الأقرب جغرافياً عبر أنابيب النقل ستكون أقلّ من إنشاء مرافق التسييل التي يتطلبها التصدير للأسواق البعيدة (السوق المصري يبدو مثاليًا من هذه الناحية لوجود خطوط أنابيب قائمة أصلاً ووجود محطة تسييل في دمياط بالقرب من شاطئ البحر المتوسط). الثالث، وهو الأهم، أنّ دخول «اتفاقيات النبات» التي وقعتها إسرائيل مع دول شرق المتوسط مؤخراً حيز التنفيذ يعني أنّ الشركات الإسرائيلية التي تُدير حقول الغاز الإسرائيلية ستكون قادرة على الحصول على التمويل اللازم لمشروعات التسييل الكبيرة، إما بشكل مُباشر أو من خلال القروض التي ستحصل عليها بضمان هذه الاتفاقيات، ما يعني أنّ سوق شرق المتوسط ستكون بمثابة جسر تعبره إسرائيل لأسواق أوروبا وآسيا في المحصّة النهائية. ولعلّ المزايا التي يُقدّمها هذا السوق لإسرائيل هو ما يدعخ الديبلوماسية الأميركية ممثلة بجون كيري للضغط على دول المنطقة لاستيراد الغاز من إسرائيل (تذكر دراسة حديثة للخبير النفطي وليد خذوري أنّ شركة «نوبل إنبرجي» عينت الرئيس السابق بيل كلينتون للدفاع عن مصالحها أمام الكونغرس والبيت الأبيض، وهو ما يشي بطبيعة الدور الأميركي الساعي لتأهيل إسرائيل للتحوّل إلى مركز للطاقة في شرق المتوسط).

ما يلي الغاز!

يعني نجاح إسرائيل في التحوّل إلى مركز لتصدير الغاز في شرق المتوسط أنّ المنطقة ستغدو أكثر اعتماداً عليها لتغطية احتياجاتها من الطاقة، وليس هذا فحسب، بل إنّ قدرة إسرائيل على الاستفادة من الغاز لتوطين الصناعات التي تعتمد على الكهرباء وتطويرها، قد يعني أنّها ستتمكّن مستقبلاً من تصدير سلعٍ أخرى للمنطقة، فيكون الغاز، في هذه الحالة، مجرد معبر لتعميق النفوذ الاقتصادي الإسرائيلي ودفخ إسرائيل إلى المزيد من التوسّع.

الذين لا يريدون رؤية هذا السيناريو وهو يتحقق ربما سيكون عليهم أن يجدوا ضالّتهم في الاقتصاد كما وجد جدعون تادمور ضالته في الجيولوجيا. يقول الاقتصادي لآرذن: ففي عالم التجارة والبيع والشراء لا وأن فرص الحصول على الغاز أصبحت أكثر سهولة من بلدان كالجزائر وقبرص بالنسبة لمصر، وكقطر وإيران المصقولة بالمعرفة بأحوال العالم، والاستعداد لركوب المخاطر للحصول على صفقات أفضل بتكاليف سياسية واقتصادية أقلّ.. وتجنّب اليوم الذي تكون فيه منازل القاهرة وعمان مضاءة بالكهرباء المولدة بالغاز الإسرائيلي.

رامي خريس

باحث اقتصادي من فلسطين

أحمد أبو حمد

صحافي من الأردن



بعدها سيحاول الأحياء بيننا بدء الحكاية، بدء حكاية الحكاية، قبل التحليل والتفسير والتفكير، سيحاولون أن يشرحوا للناس ماذا حدث، وغالباً، غالباً جداً، ستبدأ كل الحكايات، كل ملايين الحكايات التي ستتردد في أنحاء العالم العربي والشرق الأوسط بجملة واحدة: «كان هناك شخص أشعل النار في نفسه».

ستصبح «كان هناك رجل أشعل النار في نفسه، بمثابة «كان يا ما كان»، محركاً لبدء كل أنواع الحكايات، من مختلف الناطيز والروى. الشيء المفرح أن أحداً لن يجادل في هذه الصيغة، والشيء المؤسف أن بعدها لن تمر أية كلمة إلا بعد معركة.

«الشيء»، بدون تسميته، لأن تسميته ستشعل حروباً أهلية صغيرة. وفي الغالب، وتفادياً لكل المشاكل، ستسود صيغة واحدة وموحدة، «الشيء» الذي حدث في 2011».

ولكن مشكلة أخرى ستعطل الاحتفال، بالأساس، هل هو احتفال أم إحياء ذكرى؟ لأنّ بالتأكيد هناك الكثيرون بيننا، إذا ظلوا أحياء، ممن لن تعجبهم كلمة «احتفال»، والكثيرون الآخرون ممن سيرون إحياء الذكرى لا يليق إلا بالوتى فحسب، ولن يعجبهم هذا. وربما، تفادياً لوجع الدماغ، نصل لصيغة مقادها أنه بمناسبة مرور عشر سنوات على الشيء الذي حدث في 2011 فها نحن نعيد التذكير بهذا الشيء.

بعد ست سنوات، في عام 2021، سيحتفل سعداء الحظ الذين سبقون أحياء، بمرور عشر سنوات على شيء حدث في 2011.

الشيء لن يوصف، سيقول البعض إن اسمه «الربيع العربي»، ويقول الآخرون «الخريف العربي». وصف «الشتاء العربي» لن يعجب عن الكلام أيضاً. وحده «الصيف العربي» سيظلم، الصيف في اللغة العربية ليس فصلاً ذا دلالة.

الله أعلم أين ستكون نحن، الله أعلم أين ستكون مصر والسعودية وسوريا وتركيا وإيران وإسرائيل، والله أعلم أين سيكون الباقون. ولكن ما سننتق عليه من البداية هو ضرورة الإشارة لمرور عشر سنوات على



العبودية في موريتانيا

الفتوى وحدها لن تجدي نفعاً

ترفض العبودية إلا أن تظل أهم القضايا الحاضرة في المشهد الموريتاني، وأخر مظاهر ذلك، قيام رابطة العلماء الموريتانيين، وهي هيئة غير رسمية، بإصدار فتوى حول «عدم شرعية العبودية»، استناداً إلى فتوى سابقة، صدرت سنة 1981، التي ترتب عليها إلغاء قانوني للرق في موريتانيا، لكن مع السماح للملاك بأخذ التعويض من «عبيدهم» الحريين.

اعتبرت الرابطة أنه لم يعد هناك عبودية شرعية، ووافقت الفتوى خطوة قانونية، إذ أصدر مجلس الوزراء مشروع قانون يلغي القانون المجرم للعبودية والمعاقب للممارسات الاستعبادية الصادر في أيلول / سبتمبر 2007، ويحل محله القانون الجديد شدد من العقوبات المتعلقة بالعبودية، وكذلك أسس محاكم في عموم البلاد متخصصة في المحاكمات المتعلقة بجريمة الرق، وسيعرض القانون في وقت لاحق على البرلمان من أجل المصادقة عليه.

المطلوب التجريم

خطوة رابطة العلماء لم تقابل بالتبجيل من طرف الجسم الحقوقي الموريتاني، وخاصة المنظمات والشخصيات الهتمة بقضية العبودية، بل اعتبرها البعض عودة للوراء. فقد صدر بيان من حزب التحالف الشعبي الذي يقوده مسعود ولد بلخير الزعيم المنحدر من شريحة «الحراطين» (العبيد السابقين)، جاء فيه أن أي محاولة لإعتماد فتوى 1981 الخاصة بالاسترقاق في موريتانيا من شأنه أن يعيد البلد إلى المربع الأول ويفتح الباب على جميع المخاطر، حيث قال: «أكدت رابطة علماء موريتانيا في بيانها الصادر بتاريخ 31 / 03 / 2015 أنه لم يعد هناك رق شرعي في البلد بناء على تشخيص وتحليل قام به مكتبها التنفيذي تطبيقاً للفتوى الصادرة عام 1981».

بدورها عبرت حركة «إيرا» عن امتعاضها من الفتوى، وقالت إنها في مضمونها ترجح الكفة لمصلحة الأسياد بدلا من أن تنصف الضحايا الذين تعرضوا لظلم تاريخي بشع لا تزال تلاخضم أضراره المادية والجنسية وحتى النفسية. فالمطلوب هو فتوى تجرم وتدين العبودية التاريخية في موريتانيا. في الأثناء أفتى العالم الموريتاني الشهير محمد الحسن ولد الددو بعدم شرعية العبودية في موريتانيا، وقال إن الرق الذي كان موجوداً في موريتانيا «ليس الرق الذي شرّعه الإسلام»، وأكد على أنه لم يعد مقبولاً شرعاً، وهو ما قوبل بالترحيب من طرف المنظمات الحقوقية. وهناك مطالبة بأن يقوم «مجلس الفتوى والمظالم»، وهو هيئة رسمية، باتخاذ خطوة في هذا الاتجاه وإصدار فتوى

على ذلك النحو حتى يقطع الشك باليقين، وينسجم الطرح الفقهي مع الحقوقي ومع القوانين المتعلقة بالرق.

الأزمة أعمق

وعلى الرغم من أن القانون الموريتاني يجرّم العبودية، وأن النصوص القانونية المتعلقة بالعبودية مرضية للنشطاء الحقوقيين، إلا أن ذلك لم يقض على الظاهرة. ومن أسباب ذلك عدم تطبيق القانون وبفأوه جبراً على ورق. فالقضاء الموريتاني يعاني من عدم الاستقلالية ويناصر الأقوياء، وهذه القوانين لا تعدو كونها محاولة لتجميل صورة النظام أمام المجتمع الدولي وجلب التموليات الأجنبية، لكنها تبقى ميتة. والمطلوب تطبيق القانون لأن ذلك سيساهم في ردة من تسول له نفسه الاستمرار في استرقاق البشر. هناك معضلة أخرى هي الإشكالية الاقتصادية والفقر والفاقة التي يعيش فيها الإنسان الموريتاني.

والعبيد السابقون هم أكثر من يعاني وهي السبب الرئيس في الإبقاء الفعلي على العبودية، لكون الكثيرين من المواطنين الموريتانيين يرضخون ويسكتون بسبب «حاجتهم» لأسيادهم وعدم قدرتهم على تحقيق الاستقلال السادي. وحتى من يتحرر ويترك أسياده يعاني الأزمين ويظل مهتماً ولا يجد من يهتم بأمره، ولا فائدة إذاً من دون تحسين أوضاع هذه الشريحة من المواطنين، ووضع خطط لانتشال العبيد والعبيد السابقين من واقعهم المزري ودعمهم حتى يندمجون في الحياة الاقتصادية، وكذلك وضع خطط لدمج أبناء هذه الطبقات في التعليم بل الانتقال إلى سياسة التمييز الإيجابي لمصلحة هذه الشريحة.

العدالة في الأراضي

التوزيع العادل للأرض الزراعية حلّ آخر من بين الحلول التي تطرح للقضاء على العبودية ومخلفاتها. ويذكر أنه بدأت قبل فترة منظمات حقوقية تنادي بضرورة إعادة النظر في ملكية الأراضي الزراعية في موريتانيا، وطالبت بوضع حد لما وُصف بالعبودية العقارية، حيث اعتبرت أن تلك الخطوة هي الأهم في مشوار تحرير العبيد، لما تتيحه من استقلال اقتصادي. وحسب المنظمات فإن الأرض الزراعية لا توزع بشكل عادل، فالإقطاع ما زال مستمراً، والقبائل هي التي تملك الأرض، ويحرم منها الفلاحون من شريحة العبيد والعبيد السابقين، برغم أنهم من يزرعها، وتطالب الجمعيات بالرجوع إلى الإصلاحات التي حدثت في الثمانينيات حين صدرت قوانين منصفه لشريحة العبيد والعبيد السابقين، مثل قانون الإصلاح الزراعي الصادر

سنة 1983 الذي ألقى ملكية القبائل للأراضي ووزعها على المواطنين من دون تمييز، وجعل السلطة الإدارية صاحبة الاختصاص في الفصل في الخلافات العقارية الجماعية. لكن ذلك الأمر انتهى سنة 1986، حين صدر تعميم يفرض على ممثلي الإدارة المحلية العمل على تمكين كبار المالكين من الاستحواذ على مساحات تفوق تلك التي كان مسموحاً بتملكها في القوانين السابقة. وفي سنة 2000 جاءت الضربة القاضية، حيث صدر المرسوم رقم 2000 الذي نزع تسوية الخلافات الجماعية من يد السلطات الإدارية وأحالها على اللجان المحلية والجهوية المسيطر عليها من طرف ممثلي الإقطاع التقليدي، فهي مكونة من وجهاء القبائل ومن يدور في فلكتهم.

ومن أشهر القضايا التي ظهرت مؤخراً، قضية إبراهيم ولد بلال الذي نُزعت منه الأرض الزراعية التي كان يعمل فيها. بحجة أنه عيد وأن مال العبد لسيد، حيث يقول أحد أحفاده، وهو الشيخ ولد أعبو أن بداية الاستحواذ كانت سنة 2004، حيث قدم السيد إليه وطلب منه مغادرة الأرض مع كل أبنائه، وحين رفضوا الخروج أتاهم حاملاً سلاحاً ليتم لاحقاً صلح قبلي، لكنه عاد سنة 2008 وأخذهم إلى القضاء مصرأ على أن الأرض له، ويضيف الشيخ: «لم نستسلم وحاولنا بكل الطرق القانونية وعبر المنظمات الحقوقية، لكن في 2014 صدر حكم بتوقيفنا عن زراعة الأرض». ويرى الشيخ أنه من غير المعقول أن يتم أخذ أبقارهم بحجة أن مال العبد لسيد، مثلما حدث في «شلخت التياب» حين قام «أسياد» أهل المتحدث بالاستحواذ على الأبقار المملوكة لأهله بحجة أنها لعبيدهم.

واليوم يأتي دور الأرض. ويأخذ الشيخ على القضاء والحكومة أنه يتم تجاهل شكاياتهم من السيد الذي يستحوذ على أرضهم بحجة أنها تركة له، ومن المعلوم أن موريتانيا تحوي مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة، لكن الحيز المستخدم منها ضئيل جداً، إذ تقدر مساحة الأرض الصالحة للزراعة في موريتانيا بنصف مليون هكتار، منها 137 ألف هكتار على الضفة الموريتانية لنهر السنغال، والحيز المستغل من أراضي تلك الضفة لا يتجاوز العشرين ألف هكتار. وتستورد البلاد 70 في المئة من احتياجاتها الغذائية. وبالتالي فانتعاش سياسة زراعية تضع التوزيع العادل للأرض في أولوياتها يسهم في انتعاش الاقتصاد المحلي وحل مشكلة الأمن الغذائي.. ويساهم في حلّ فعلياً لمعضلة العبودية.

أحمد ولد جدو

كاتب ومدون من موريتانيا

حلم..

لا إبداع حيث لا حرية

منير الشعراني - سوريا



arabi.assafir.com

الزيد على موقع «السفير العربي»
- حارة السيسى في حلب: جدارية الإشارات والتحويلات - موسى بيطار
- مصر: يا صيف المساكين - منى سليم
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

كذلك بغداد..



(تصوير غسان ملك - العراق)



مدونات

بنغازية.. والجمر الحامي

نجتمع في بنغازي، ولكل مدينة في وطني نكهة ومذاق أعزّ باكتشافها. تجولت في كل مدن ليبيا، وتعرفت على الأصدقاء والشوارع والعادات والمصاحبات والمناسبات. أعزّت بأن جذوري من الشرق (...). تربيت في بيت جدي وهو من الوجوه البنغازية المعروفة، يملك محلاً وسط سوق الحوت، كان يقصده رجال في سمتهم الوقار من الرجز والبيضاء وأجدابيا وطبرق والجغبوب ومصراته.. وما تنتسش أو حله جالو وعرب الكفرة. وفي الوقت الذي لم يكن أحد يعرف من هم «النبو»، كان عند جدي صديق «تباوي». وفي حياتي لم أسمعهم مرة يحكون أو يذكرون هذا من أين؟ وأنت من؟ ومن أي قبيلة؟ اتجاهك ودينك؟ لقد أحببت خوخ المرج والعنب من العويليه والتمر من أو حله والجغبوب، وزيت الزيتون من مصراته ومن غريان البرتقال.. ونشرب في طرابلس الرزانة، وكل زيارة نأخذ قطعة فضاة من المدينة القديمة... وأرض السكر على جبل نافوسة ظهيرة الجمعة، وأردد أمانياتي. قلت لهم ان من عاشوا ونحتوا هذه الكهوف، وحافظوا على أرضهم وتربيتهم هم كل البركة. ليبيا خليط، وبنغازي خليط من الكل، وأي دم لها هو دم للمدن الأخرى. فلنفتح قلوبنا وتسامح، فالكرة والحقد غيباً طعم الفرح والأمان. أنا بنغازية وأحب بلادي بعثرتها ومرارها وقهرها وضحايا الطافي وصباياها الحنطالت الشجاعات ورجالتها وشبابها العصبين الماشين اليوم على الجمر الحامي.

من صفحة ahlam noor على فايسبوك

الطلب المستحيل

أتمنى أن يقرأ ما أكتب اليوم تنفيذي عاقل. المسافة بين مدني والخرطوم 186 كلم وفيها أكثر من عشر نقاط توقيف مرورية أو تحصيل رسوم الطرق السريعة (السريعة هنا مجازاً). وكيف يكون طريقاً سريعاً والتوقف يأخذ ساعة على الأقل، بافتراض أن فيه 12 نقطة توقيف لكل واحدة خمس دقائق مثلاً).

لهذا التوقيف في كل طرق السودان - وما طريق الخرطوم مدني إلا مثلاً - آثار جانبية ذات مردود سيئ على الاقتصاد. طلبي أن تقوم جهة ذات صوت مسموع، الإستراتيجية القومية مثلاً، بدراسة علمية بحتة ويقوم بها متخصصون بشركون عدداً كبيراً من الباحثين (طلاب دراسات علياً مثلاً) لبحث الأمر من كل جوانبه، ولتكن البداية، هذه القوانين من كتبها؟ ومن وضعها؟ والظروف التي وضعت فيها والظروف التي أجيّرت فيها وما هي جهات الضغط، وما أهدافها القصيرة (أشك بأن لها أهدافاً بعيدة). وكيف طبقت؟ الذي أتمناه أن تكون دراسة متأنية تفحص عميقاً في عيوب القوانين وعيوب التطبيق وأثر ذلك على الاقتصاد. ويفترض أن تكون جهة الدراسة لا تضم مصلحة أمنية أو مستفيداً من الواقع يحمل على كتفه من المبررات ما ملّ القوم من سماعه. وأن تكون جهة الدراسة مسنودة بصلاحيات واضحة واسعة وميزانية كافية. أمقنع هذا الطلب؟ مقنع لمن؟ هنا السؤال.

من مدونة «استفهامات» السودانية
http://istifhamat.blogspot.com

«الحرامي اللي أكل معاه سمك»

خال واحد صاحبي حصلت معاه قصة أغرب من الخيال. كان راجع على طريق اسكندرية الصحراوي، طلعا عليه قطاع طرق، نزلوه وأخذوا كل حاجة معاه، بس سابوا له العربية. الرجل شغال في الدغاية، فالمويل فيه كمية أرقام وملفات، يعتبر كارثة على وظيفته لو راح، فاستوقف الحرامية قبل ما يمشوا وقال كبيرهم: هنتبع المويل بكام؟ طبعاً الحرامية افتكروه مجنون، فقال هبيعه بـ 3 آلاف، فالراجل قال للحرامي: أعطيك 6 آلاف بس تدهوني؟ أنزل القاهرة أجب فلوس وأرجعك. طبعاً الحرامي شك بس قاله ماشي، أنزل وأرجع على كافتيريا (...). على الطريق. الرجل رجع من القاهرة بسرعة، وطبعاً مافكرش يكلم الشرطة عشان عارف إن ملماش لزمة، وجاب الفلوس، وفعلأ وجد الرجل ووصل للحرامي الكبير وأداله الفلوس. الحرامي استغرب جداً وقال للرجل: إنت ابن ناس فعلاً. أعطاه المويل وأخذ منه الفلوس.

بعد كده الراجل قال للحرامي: والله العظيم لتنزل معايا اسكندرية وأكل سمك، وفعلأ نزل معاه، والراجل عزمه على سمك مشوي واتعرف عليه وأخذ نمبرته ويقوا أصدقاء. الكلام ده كان من فترة مش قصيرة. الراجل ماشي بنفس الطريق ثاني، طلعت عليه عصابة غير الأولى، فقالهم: لا، ده أنا تبع فلان الفلاني، هو الماسك الحقة دي لحد الملاحات!»، الحرامي بمن له يشك واستغراب، فطلّع المويل وكلم صديقه، واعطاه للحرامي، وبعد كده قال الحرامي للراجل: اتفضل يا بيه، هتوصلك لحد القاهرة..

من صفحة mohammed U. Sleem على فايسبوك